

## التوظيف الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة

المدرس الدكتور سليم كاظم علي

رئيس قسم دراسة الأزمات

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق

### ملخص:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى توظيف مبادئ الأمم المتحدة بالشكل الذي يضمن هيمنتها على التفاعلات الدولية وعلى مختلف الأصعدة، مما جعل المنظمة تسير وفقاً للقواعد التي ترسمها وتضع شروطها الولايات المتحدة، إذ عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم للأمم المتحدة والترويج لدور فاعل لها على الساحة الدولية، لضمان استخدام المنظمة كوسيلة نافعة لدبلوماسيتها العالمية من ناحية، وضمان انسياق المنظمة وراء الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها واتخاذها إطاراً لإضفاء الشرعية الدولية على أنماط سلوكها المختلفة من ناحية أخرى.

### Abstract

United States has sought to employ the principles of the United Nations in the way that ensures international interactions domination and at different levels, thus making the organization going according to the rules set by the United States to establish conditions, as the United States worked on support for the United Nations and promoting an active role on the international scene, to ensure that the Organization as a means for global diplomacy on the one hand, and ensure that involves the organization behind the American strategy and objectives and serve as a framework for international legitimacy on the other hand different behaviour patterns.

## مقدمة:

كانت الأمم المتحدة منذ نشأتها عام 1945 إنعكاساً للواقع السياسي الذي كان سائداً آنذاك، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي يملكان من القوة السياسية والدبلوماسية والإستراتيجية ما هو غير قابل للمقارنة بغيرهما، وهو الأمر الذي إنعكس على الأداء الوظيفي للأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن، إذ لم تستطع إتخاذ قرارات حاسمة في الكثير من الأمور التي لم يرد أي من القطبين أن تحل بواسطتها.

إلا أن إنتهاء الحرب الباردة بإنهيار الإتحاد السوفيتي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تامين نظام دولي أحادي القطب يؤمن إنفرادها بالقيادة العالمية، وذلك من خلال توظيف الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن الذي أصبح يعمل بفاعلية أكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية.

إذ عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم لمنظمة الأمم المتحدة والترويج لدور فاعل لها على الساحة الدولية، لضمان إستخدام المنظمة كوسيلة نافعة لدبلوماسيةها العالمية من ناحية، وبإنسياق المنظمة وراء الإستراتيجية الأمريكية وأهدافها وإتخاذها إطاراً لإضفاء الشرعية الدولية على أنماط سلوكها المختلفة من ناحية أخرى.

وفي ضوء ذلك، فقد انطلقت من فرضية رئيسة مفادها: ان توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة يُعد أحد الآليات السياسية المهمة في إضفاء الشرعية على القرارات التي تتسجم مع المصالح والأهداف الأمريكية، وبما يعزز من الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

ولأجل البرهنة على صحة تلك الفرضية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

**المبحث الأول:** التغيير في النظام الدولي وأثره على الأمم المتحدة.

**المبحث الثاني:** الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة بعد الحرب الباردة.

**المبحث الثالث:** الموقف الأمريكي من إصلاح الأمم المتحدة.

## المبحث الأول: التغيير في النظام الدولي وأثره على الأمم المتحدة

لقد أنشئت منظمة الأمم المتحدة في ظل تفاعلات الحرب العالمية الثانية، وكان ميثاقها إنعكاساً للتركيبية الدولية القائمة بتوازنها آنذاك، إلا أن التغيرات والتطورات الهائلة التي طرأت على طبيعة العلاقات الدولية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين فرضت على منظمة الأمم المتحدة واقعاً دولياً جديداً يكاد يختلف في جوانب كثيرة عن الواقع الدولي الذي أنشئت في ظله الأمم المتحدة، من خلال إنبهار حالة التوازن الدولي التي كانت قائمة في مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وإنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الشؤون العالمية إستناداً إلى مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها مقارنة بقدرات الدول الأخرى، فضلاً عن تغيير النظرة حول المهام التي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وربما يعود ذلك جزئياً إلى التحول الذي حدث في إدراك مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين.

فقد شهدت السياسة الدولية تحولات أساسية وواسعة النطاق أثرت في شكل ومحتوى النظام الدولي بعد عام 1991 أثر زوال نظام توازن القوى ثنائي القطبية، إذ أن إنبهار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول عام 1991 كونه أحد أقطاب النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية إلى جانب الولايات المتحدة أدى إلى حدوث إختلال كبير في البنية الهيكلية للنظام الدولي عبّر عنه فيما بعد بسلسلة من التداعيات التي إتسمت بها السياسة الدولية نظراً لشمولية التغيير الذي حصل مطلع تسعينيات القرن الماضي.

فمن ناحية شكل إنبهار الاتحاد السوفيتي وتفككه حدثاً لم يسبق أن شهد التاريخ السياسي مثله، فإنهبهار القوى الأساسية كان يحدث وكما تشير السوابق التاريخية نتيجة حروب تدخلها هذه القوى تكون محصلتها إعادة التغيير في البنية الهيكلية للنظام الدولي وهذا ما حدث في أوربا خلال الأعوام 1815، 1918، و 1945<sup>2</sup>. إلا أن ما حصل عام 1991 لا يعكس ذلك، إذ أن إنبهار أحد أقطاب التوازن الدولي بدون حرب، أدى إلى تحول نظام القطبية الثنائية الذي ساد في حقبة ما بعد الحرب

**التوظيف الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أم.د. سليم قاطع علي**  
العالمية الثانية إلى نظام يعكس هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، فإن إنهيار الاتحاد السوفيتي رتب مجموعة نتائج أسهمت في تكوين ملامح الفترة الإنتقالية التي يتسم بها النظام الدولي في الوقت الراهن، ومن أبرز هذه النتائج: إن إنهيار الاتحاد السوفيتي عُد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتربع على قمة النظام الرأسمالي، بما تمتلكه من قدرات عسكرية وإقتصادية وتكنولوجية وسياسية بمثابة إنتصار للإنموج الرأسمالي الأمريكي<sup>3</sup>. مما أدى إلى إحتكارها لأدوات القوة والتأثير ووسائل مد النفوذ، ومن ثم إنفراد هذا الفاعل على الصعيد الدولي الذي لا يتوقع منه أن يلعب وفقاً لأحكام اللعبة، وإنما وفقاً للإتجاهات التي تخدم إستمرار مركزه الدولي وقوة تأثيره<sup>4</sup>.

وقد شكل هذا الوضع المختل دافعاً للولايات المتحدة الأمريكية لأن تسعى إلى معالجة العديد من المشكلات والقضايا التي تهم مصالحها وفق سياسات تتسجم مع تطلعات هيمنتها العالمية<sup>5</sup>.

ومما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيب وضمان مصالحها العالمية، إنه على الرغم من وجود قوى دولية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة تمتلك إمكانية الظهور كأقطاب دولية مستقبلاً، إلا أنها لا تزال تعاني من معوقات عديدة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة القوة المترتبة على هرم النظام الدولي دون منازع<sup>6</sup>.

فضلاً عن ذلك، فإن إنهيار الإتحاد السوفيتي أحدث تداعيات مماثلة على مستوى البناء الأيديولوجي، فإنتهاء الصراع العقائدي بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي لم يؤد إلى إختفاء دور الأيديولوجية بوصفها عاملاً محركاً في العلاقات الدولية، إنما إنتقل الصراع الدولي إلى مناطق فرعية تشهد صراعات وأزمات عديدة تُعد إحدى نتائج إنتهاء الحرب الباردة، وأسباب هذه الصراعات قد تعود إلى المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والإختلافات بين الأنظمة السياسية، فضلاً عن الأحقاد التاريخية والنزاعات الحدودية<sup>7</sup>. وإلى مدى أبعد من ذلك فإذا كانت الحدود بين الدول هي المسرح الرئيس للحروب السابقة، فأن الحروب القادمة ستكون بين المجموعات العرقية والأيديولوجيات المختلفة على صعيد البلد الواحد<sup>8</sup>.

## التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أم.د. سليم قاطع علي

وإزاء تلك التغيرات والتطورات فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف هذه الفرصة السانحة والتي أفرزها تفكك الإتحاد السوفيتي للبدء في تحقيق مشروعها الكوني في أمركة العالم. إذ إن أفراد الولايات المتحدة على الساحة الدولية بسبب امتلاكها لمقومات القوة الشاملة، جعلها تبدو وكأنها مطلقة اليدين في التدخل في شؤون الدول الأخرى والتحكم بمصيرها، وكانت منظمة الأمم المتحدة هي الأداة المنفذة لتطلعاتها في السيطرة على مجرى الأحداث في مناطق متعددة من العالم، من خلال اضعاف الطابع الشرعي على تصرفاتها، والعمل على أن تكون القرارات الصادرة من الامم المتحدة في خدمة المصالح الامريكية<sup>9</sup>.

إذ سعت الولايات المتحدة على أن يكون خطابها السياسي عن الشرعية الدولية إحدى أهم وسائل التبشير بنظام دولي جديد تقوده وتوجه مساراته على الرغم من أن سياساتها الفعلية وسلوكها الدولي يتناقضان مع المضمون الحقيقي لهذه الشرعية، ولعل هذه الحقيقة يؤشرها التوظيف السياسي للأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن في مسعى منها لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها.

فالتغيير في النظام الدولي كانت له تداعياته على منظمة الامم المتحدة التي اصبحت عاجزة عن تحقيق اهدافها وتحقيق السلم والامن الدوليين، والحيلولة دون قيام الحروب والصراعات في مناطق العالم المختلفة، مثل احتلال العراق عام 2003، ولم تستطع منع الانتهاكات في مجال حقوق الانسان والابادة لبعض الاقليات كما حدث في البوسنة والهرسك، فضلاً عن فشلها في الحد من انتشار الاسلحة النووية<sup>10</sup>.

ومما تقدم نخلص الى القول ان التغيير في النظام الدولي رافقه تغيير في موازين القوى، وفي التوجه الفكري والأيديولوجي، وبروز تهديدات وازمات جديدة تهدد السلم والامن الدوليين تكاد تختلف عن التهديدات والصراعات التي سادت في حقبة الحرب الباردة، الامر الذي انعكس بالضرورة على عمل منظمة الامم المتحدة، وفرض عليها واقعاً جديداً يختلف عن الواقع السابق وانعكاساته، مما اظهر مدى ضعف المنظمة في معالجة العديد من الأزمات الدولية.

المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة بعد الحرب الباردة

## التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

تُعد منظمة الأمم المتحدة من أولى المنظمات الدولية التي تأثرت بالتغيرات الحاصلة في هيكلية النظام الدولي، فمع إنهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الأوضاع الدولية مهياة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة المنظومة الدولية، ولاسيما جهازها التنفيذي الرئيس المتمثل بمجلس الأمن، المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتوجيهه بالشكل الذي يتفق مع طموحات وأهداف الولايات المتحدة، وذلك عن طريق جعل الأمم المتحدة أداة لتنفيذ إستراتيجيتها، ومشروعها الكوني، أي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف قواعد القانون الدولي، ومبادئ ميثاقه لإضفاء الشرعية الدولية على ممارستها السياسية الخارجية، وقد بدا ذلك واضحاً في ضوء سعيها المتواصل بإسم (الشرعية الدولية)، وذلك لمعاينة المناهضين لسياستها الكونية.

ومن هنا فقد إرتكزت الولايات المتحدة الأمريكية في إنجاز أهدافها، وحماية مصالحها عن طريق تسخيرها للشرعية الدولية المستندة إلى مبدأ (إستغلال العضوية في مجلس الأمن)، فالطابع السياسي لمجلس الأمن جعله معرضاً في كثير من الأحيان لتأثيرات القوى الكبرى، ولاسيما الدول الدائمة العضوية فيه، مما شكل منفذاً حيويّاً للدول الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة، لإصدار ما تشاء من قرارات دولية، وبالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة مصالحها وأهدافها المستقبلية<sup>11</sup>.

إذ ان إنتهاء الحرب الباردة بإنهيار الإتحاد السوفيتي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن إنفرادها بالقيادة العالمية<sup>12</sup>. وذلك من خلال توظيف الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن الذي أصبح يعمل بفاعلية أكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية، وإضفاء الشرعية على أنماط سلوكها الأمر الذي جعل مجلس الأمن وكأنه أداة في يد الولايات المتحدة<sup>13</sup>. إذ لم تجد الولايات المتحدة أي صعوبة في فرض هيمنتها على الامم المتحدة ولاسيما مجلس الامن، ولعل اصدار المجلس للعديد من القرارات الدولية ضد العراق بعد دخول العراق للكويت عام 1990 يؤكد طبيعة الدور والتأثير الامريكي، فخلال المدة ما بين الثاني من آب 1990 وحتى انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء في كانون الاول 2010 اصدر مجلس الامن (72) قراراً ضد العراق، منها (58) قراراً تحت الفصل السابع، و(14) قراراً تحت الفصل السادس فقط، جاء اغلبها بناءً على طلب الولايات

التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.د. سليم قاطع علي

المتحدة الأمريكية ونتيجةً لممارسة نفوذها داخل الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن<sup>14</sup>.

وتأسيساً على ذلك، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى الإستعانة بالأمم المتحدة التي كانت تُعدّ الهيئة الشرعية الأولى في ظل نظام القطبية الثنائية، ومازالت بقصد الحصول على الغطاء الشرعي القانوني لتحركها السياسي الخارجي. وهذا يتضح في ضوء الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي الأسبق ( جورج بوش الأب ) أمام الكونغرس في العام 1991، إذ قال فيه : (الآن يمكننا رؤية عالم جديد تكون فيه الأمم المتحدة متحررة من مأزق الحرب الباردة مستعدة لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، عالم ترى فيه الحرية، واحترام حقوق الإنسان مكاناً بين كافة الأمم)<sup>15</sup>.

ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، على إعادة وضع المنظمة الدولية في دائرة الآليات التي يمكن أن تنفذ إستراتيجيتها، ولا سيما بعد إنتهاء الحرب الباردة، إذ أصبح التركيز الأساس على مجلس الأمن بَعْدَه الجهاز التنفيذي الأهم، فبدأ الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة، وصياغة مفاهيم أمنية - إستراتيجية جديدة، ولاسيما إعادة تأكيد مفاهيم سابقة عن السلام، ومفهوم السيادة، والسلطان الداخلي للدول، فتحولت المنظمة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات الأمريكية التي أعقبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة<sup>16</sup>.

وفي هذا السياق، يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة ( بطرس غالي ) : "إني أخطأت كثيراً عندما تصورت ان الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي دوراً قيادياً في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بمعزل عن التأثيرات الجانبية للولايات المتحدة، ولاسيما ان الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى ان تكون القطب الأوحد، والأمم المتحدة خاضعة لإرادتها"<sup>17</sup>.

كما اشار الامين العام الاسبق للامم المتحدة اثناء قيام الحرب على العراق عام 1991 على أثر دخول القوات العراقية للكوييت في 2 آب 1990 الى ان الولايات المتحدة تصرفت بعيداً عن قرارات مجلس الامن بقوله: " لقد صرح مجلس الامن

## التوظيف الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

باستخدام القوة، لكن هذه الحرب ليست حرب الامم المتحدة، ولا توجد قوات تابعة او ترفع علمها، ولا نستطيع القول بأن الامم المتحدة مسؤولة عن هذه الحرب ....<sup>18</sup>.

كما سعت الولايات المتحدة إلى توظيف الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن لفرض معايير دولية تتسم بالمرابغة كحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، وعلى نحو يتيح تكيفها وفق المصلحة الأمريكية في كل حالة على حدة، مما يمكن من تطبيق تلك القواعد حيناً أو تفادي تطبيقها أحياناً أخرى، الأمر الذي فسح المجال فيما بعد للحديث عن (إزدواجية المعايير) عند التعامل مع بعض المشكلات الدولية، ومثال على ذلك التوظيف الأمريكي المكثف لمجلس الأمن حيال العراق بعد 2 آب عام 1990 يقابله عدم الإستعانة به في مفاوضات ( التسوية العربية - الإسرائيلية) عام 1993.

وهكذا فان سياسة المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين أصبحت من سمات الأمم المتحدة، وذلك لأن مجلس الأمن لا يقوم بمهمة ما إلا إذا سمحت بذلك مصالح الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك تكون أبعاد السلوك الخارجي بدءاً على سبيل المثال من فرض العقوبات إلى استخدام القوة العسكرية محكومة بالمصالح الأمريكية<sup>19</sup>.

وعليه فان تلك السياسة قد إنعكست على الأمم المتحدة، إذ جعلتها خاضعة لمصالح الدول الكبرى، فهذه الدول لا تتوانى أحياناً عن توجيه الدعم للأمم المتحدة مستغلة عدم توافرها على القدرتين العسكرية والمادية ما دامت تلبى مصالحها، والعدوان على العراق عام 1991 مثال على ذلك، أما في أحيان أخرى ولا سيما في الحالات التي لا تتطوي على مصلحة لهذه الدول فالعكس يكون صحيحاً وتدخل الأمم المتحدة في الصومال عام 1992 أحد الأمثلة التي تؤكد ذلك، إذ أكدت تجربة التدخل هذه العديد من جوانب القصور في سياسة الأمم المتحدة لحفظ السلام<sup>20</sup>.

وفي هذا السياق يشير الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى: " أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول، وعلينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياساتنا لا أن تكون مسؤولة عنها"<sup>21</sup>.

أما (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فيذهب إلى القول: " إن العمل متعدد الأطراف هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، والمسوغ الوحيد للإعتماد عليه هو عندما يؤدي ذلك إلى خدمة المصالح الأمريكية، إن هذه الدولة لن تفوض أمور سياستها الخارجية لأي طرف آخر"<sup>22</sup>.

ومن هنا، فإن إستغلال الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الوسيلة، واستخدامها من أجل تنفيذ إستراتيجيتها إزاء الدول الأخرى تعكس في مضمونها طابعاً قانونياً دولياً، الأمر الذي يدعو إلى تقبلها طوعاً أو بالإكراه، بعدها قرارات صادرة عن جهة شرعية ملزمة ينبغي تنفيذها، كأداة لردع الخصوم المحتملين<sup>23</sup>، وبمقتضى ذلك أفردت الولايات المتحدة دوراً لمجلس الأمن لمواجهة حالات تهديد السلم العالمي أو الإخلال به بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لإضفاء المشروعية القانونية على تصرفاتها السياسية والاقتصادية، والعسكرية في أمركة العالم<sup>24</sup>.

وفي هذا الصدد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق ( بيل كلينتون ) في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 / 9 / 1997، بالقول: " إننا سوف نعمل في إطار المشاركة مع الآخرين، وعن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، وإنه لمن أولويات مصلحتنا القومية أن نقوم بذلك، ولكن يجب أن لا نتردد في العمل بطريقة ذات مغزى إنفرادي، عندما تكون هناك تهديدات إزاء مصالحنا الحيوية أو مصالح حلفاءنا الأطلسيين"<sup>25</sup>.

وإتساقاً مع ذلك، فإن انفرادية الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز المسيطر ضمن إطار هيكلية التطورات الدولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد حولها عملياً مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات، وإتخاذها على المستوى الدولي بما تملكه من نفوذ مؤثر في الأمم المتحدة، وهذا الأمر برهنت عليه القدرة العسكرية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث 11 أيلول العام 2001<sup>26</sup>. كما هو الحال في إصدار مجلس الأمن القرار (1564) في عام 2004 لإدانة قتل المدنيين في إقليم دارفور، والقرار (1973) في 2011/3/17 لحماية المدنيين في ليبيا.

فالولايات المتحدة كانت تصر على ان لها الحق في استعمال كافة الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية في اي منطقة من العالم ترى فيها تهديداً لمصالحها،

## التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

ومن دون الرجوع الى مجلس الامن أو غيره من اجهزة الامم المتحدة، بل لها الحق في ان تشن حرب استباقية او وقائية، لمجرد ان ترى ان بلداً ما قد يهدد مصالحها، وهذا ما طبقته على ارض الواقع في افغانستان عام 2001 بحجة محاربة الارهاب، وفي العراق عام 2003 بحجة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل<sup>27</sup>.

فضلاً عن ذلك، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف الأمم المتحدة بوصفها وسيلة دولية لشرعية سلوكها مع الأطراف غير المتوافقة معها، وأداة ضغط من نوع آخر قوامه الإمتناع عن تقديم المساعدات لإطراف دولية تقع خارج إطار الفلسفة السياسية الأمريكية متذرة بحجة مفادها: عدم مساعدة الذين لا يقدرّون على مساعدة أنفسهم لتعزيز مفردات الديمقراطية، وتأسيس نظم حقوق الإنسان<sup>28</sup>.

ويُعد صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية سبيلاً لتحقيق هذا الهدف، ففي أعقاب دعوة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) للجمعية العامة إلى إنشاء صندوق لمساعدة الدول الراغبة في تعزيز برامج التحول الديمقراطي، إستحدث الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي عنان)، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في تموز 2005، إذ إن إنشاء هذا الصندوق يشير إلى إقتناع الإدارة الأمريكية بوجود قيام الأمم المتحدة بدور مهم في الترويج لـ (آليات التحول الديمقراطي)<sup>29</sup>.

ومن خلال ما تقدم، نخلص إلى القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها إلى إعادة تشكيل البيئة الدولية الجديدة وفقاً لأهدافها ومصالحها الكونية إتجهت نحو توظيف منظمة الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على سياساتها الدولية ولا سيما بعد أن أصبح لها الثقل الأكبر في مجلس الأمن، وهو ما يشير من ناحية أخرى الى ان الأمم المتحدة التي نجحت في تأكيد نفسها ثقافياً وإجتماعياً وإنسانياً في وكالات الغوث والثقافة والتجارة ودعم الدول النامية من خلال البرنامج الإنمائي، إلا أنها فشلت سياسياً ولاسيما بعد إنتهاء الحرب الباردة، لأنها تحولت أكثر من أي وقت مضى إلى أداة بيد القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

### المبحث الثالث: الموقف الامريكي من إصلاح الامم المتحدة

لقد نشأت الامم المتحدة في ظروف فرضتها ضرورات الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت الامم المتحدة قادرة على ان تطور اساليبها وهياكلها للتكيف مع تحولات النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة دون ان تضطر لإدخال تعديلات جوهرية

## التوظيف الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

على ميثاقها، فقد أصبحت هذه القدرة شبه معدومة في ظل حقبة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بالهيمنة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم<sup>30</sup>، وهو ما يتناقض مع فلسفة الامن الجماعي التي يقوم عليها ميثاق الامم المتحدة، الامر الذي جعل من الصعوبة على المنظمة الدولية ممارسة دورها المطلوب في حفظ السلم والامن الدوليين إلا في ظل إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق الامم المتحدة.

فالاصلاح في اطار منظمة الامم المتحدة، يقصد به تحويل او الغاء ما موجود من تصورات وافكار وهياكل ومؤسسات واجراءات واقامة مؤسسات جديدة، لكي تستطيع المنظمة من ان تؤدي دورها وفق ما يتطلبه منها المجتمع الدولي بشكل افضل، ولذلك فان الهدف الاساس من اصلاح الامم المتحدة هو بلوغ اقصى درجة من الفاعلية المؤسساتية للامم المتحدة<sup>31</sup>، ومن ثم جعل المنظمة الدولية اقل تعقيداً واكثر تركيزاً وتكاملاً بحيث تكون قادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها وذلك بأسلوب يتسم بالتعزيز المتبادل وبانجح طريقة ممكنة.

إن مطلب إصلاح الأمم المتحدة ليس بالمطلب الجديد، إذ يُعد الامين العام الاسبق للامم المتحدة بطرس بطرس غالي من اوائل الذين نادوا بالإصلاح، لتصبح المنظمة اكثر ديمقراطية، ثم جاء الامين العام السابق للمنظمة كوفي عنان ووضع اجندة محددة للإصلاح من خلال تقريره الذي قدمه في 21 آيار 2005، والمعنون بـ ( مناخ اكبر للحرية)<sup>32</sup>.

ومن هنا، فان الغرض من اصلاح الامم المتحدة ينبغي ان يتمثل في تمكينها من ان تستجيب بصورة فعالة لاطار البيئة الدولية الذي يتغير بشكل ملحوظ، والذي ينتظر ان تعمل فيه الامم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بطريقة شاملة ومتوازنة لكفالة اعادة تنشيط المنظمة وجعلها قادرة على البقاء ومواجهة التحديات الدولية<sup>33</sup>.

ولكي نفهم الدوافع الرئيسة وراء قضية اصلاح الامم المتحدة، فلا بد من الرجوع الى المبررات والضرورات التي تدفع نحو ذلك، وعليه يمكن تصنيف المبررات التي دعت الى الإصلاح الى مجموعتين:

الاولى: تتعلق بمرور مدة طويلة على ابرام ميثاق الامم المتحدة، اذ ظهرت في حينها ومن خلال الممارسة مواطن القوة والضعف فيه، بعبارة اخرى كشف ما فيه من

## التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

أخطاء، إذ تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسة عقود، وقد شهد المجتمع الدولي خلال هذه المدة الطويلة تحولات كثيرة وتطورات كبيرة، فعالم بداية القرن الحادي والعشرين يختلف عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ولدت منظمة الأمم المتحدة في ظل تفاعلات الحرب العالمية الثانية وفي التركيبة الدولية القائمة بتوازناتها آنذاك.<sup>34</sup>

الثانية: تتعلق بدخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره وانعكاساته على الأمم المتحدة بما تمليه هذه المرحلة من مهمات ومسؤوليات جديدة يتعين على المنظمة الاطلاع بها، إذ شهد النظام الدولي منذ بداية التسعينيات مجموعة من التحولات والمتغيرات الكبرى التي قد يكون من شأنها خلق نظام دولي جديد وذلك لما تحدثه من تأثيرات ايجابية او سلبية في مختلف مكونات النظام الدولي.<sup>35</sup> ومن اهم الاسباب الرئيسية وراء اصلاح الامم المتحدة هي<sup>36</sup>:

1. تحقيق او ايجاد الوضوح في بعض المبادئ والقواعد العامة المتضمنة في الميثاق، والتي اظهرت الممارسة انها تخضع لتفسيرات شتى يمكن ان تتسبب في ازدواجية المعايير التي تطبقها الامم المتحدة مثل قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحدود وضوابط العلاقة بين الشأن الداخلي والشأن الخارجي، ولاسيما في حالات انتهاكات حقوق الانسان وقاعدة الدفاع الشرعي عن النفس.

2. تجديد الهيكل التنظيمي للامم المتحدة بعد ان اظهرت الممارسة انتقاء الحاجة الى بعض الاجهزة الرئيسية التي نص الميثاق على انشائها، والسبب هو انتهاء الدور او الوظيفة التي كانت تطلع بها مثل مجلس الوصاية الذي لم تعد هناك حاجة اليه، ولاسيما بعد ان انتهاء الظاهرة الاستعمارية، فضلا عن عدم ملائمة مجلس الامن الدولي بصورته الحالية لخريطة وموازن القوى الجديدة في العالم المعاصر، سواء من ناحية اختلال النسبة بين عدد الدول الاعضاء في المجلس الى عدد الاعضاء في الامم المتحدة، او من ناحية العضوية الدائمة في المنظمة التي ظلت مغلقة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

3. تطوير نظام تمويل وادارة انشطة الامم المتحدة، إذ اظهر الواقع بان المنظمة الدولية تعاني من ازمة تمويل باستمرار تزداد او تقل حدتها بين فترة واخرى، وذلك حسب المناخ او الظروف السياسية السائدة داخل المنظمة الدولية وفي النظام

## التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

الدولي، وان استمرار تلك الازمة يوحي بانها ازمة هيكلية وانه لا يمكن علاجها بطريقة جذرية الا بعد تعديل النظام المتبع حالياً في تمويل أنشطة الامم المتحدة. فضلاً عن ذلك، هناك فجوة كبيرة بين مهام منظمة الامم المتحدة، والموارد والامكانيات المالية المتاحة، مما اظهر عجز المنظمة في توفير الدعم المالي لتغطية عملياتها في ظل اعتمادها على مساهمات الدول الاعضاء، مما يترتب عليه ان الكثير من عمليات الامم المتحدة تخضع للمواقف السياسية للدول الاعضاء، مع رفض البعض الاستمرار في دعم عمليات حفظ السلام. فالدول الاعضاء في الامم المتحدة ما زالت على غرار مرحلة الحرب الباردة تتحرك وفق إدراكها لنوعية الفائدة المتوقعة، فالتجربة تفيد ان هذه الدول لا تسعى الى اسناد عمليات الامم المتحدة إلا إذ ادركت ان مصالحها مهددة ولاسيما الولايات المتحدة، اذ لم تعد توافق على المشاركة في عمليات الامم المتحدة إلا اذ كانت مصالحها قد تعرضت للخطر، او اوشكت ان تتعرض للخطر<sup>37</sup>.

ان ظهور دعوات اصلاح الامم المتحدة دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى مساندة تلك الدعوات، لاسيما بعد سيطرة الدول النامية على الجمعية العامة، واصبحت تتخذ قرارات تخالف التوجهات الامريكية، اذ وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة امامها لتوجيه المنظمة وفقاً لمصالحها واهدافها، وبدأت تطالب بضرورة اصلاح المنظمة واعادة تفعيلها وبما يضمن انسياق المنظمة وراء السياسة الامريكية في معالجة القضايا العالمية.

وفي هذا الاطار، فقد قبلت الولايات المتحدة بالمطالب التي تنادي بزيادة العضوية في مجلس الامن، لكن دون حق النقض ( الفيتو )، ولم تمنع في اضافة دول جديدة الى المجلس ضمن شروط ومعايير اهمها الالتزام بالديمقراطية وحقوق الانسان، ومدى مشاركتها في حفظ السلم والامن الدوليين، وسجلها في مكافحة الارهاب، والمساهمة في ميزانية الامم المتحدة والالتزام بدفع مستحقاتها<sup>38</sup>.

فالاصلاحات التي تنادي بها الولايات المتحدة الامريكية تختلف عن الاصلاحات المطلوبة التي تنادي بها الدول الاخرى. اذ تنتظر الولايات المتحدة الى مجلس الامن كونه اداة دولية قوية ومؤثرة تستغله في تحقيق أهدافها، ومنح قراراتها

## التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي

الشرعية اللازمة، لذلك كانت ترفض أي تعديل أو إصلاح يمس العضوية الدائمة إلا بما يتوافق مع وجهة نظرها<sup>39</sup>.

من جانب آخر تشير بعض التقارير الى ان مديونية الامم المتحدة تجاوزت الثلاثة مليارات دولار، لعدم تسديد بعض الدول الاعضاء مستحقاتها وزيادة نشاطها في عمليات حفظ السلم والامن الدوليين، وتقف الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة الدول التي لم تسدد مستحقاتها والتي تبلغ نحو 1,6 مليار دولار، مما يشكل عجزاً كبيراً في ميزانية الامم المتحدة<sup>40</sup>، الامر الذي يفسر رغبة الولايات المتحدة في ان تشارك الدول الجديدة في تحمل أعباء الاتفاق على ميزانية الامم المتحدة، اذ تبلغ نسبة مساهمة الولايات المتحدة نحو 22% من ميزانية المنظمة، تليها اليابان بنحو 19,5%، كما يوضح ذلك الجدول أدناه.

ترتيب الدول العشر الكبار المساهمة في ميزانية الامم المتحدة

الدولة	نسبة الاسهام في ميزانية الأمم المتحدة
الولايات المتحدة	22%
اليابان	19,5
المانيا	8,7%
بريطانيا	6,1%
فرنسا	6%
إيطاليا	4,9%
كندا	2,8%

إسبانيا	2,5%
الصين	2,1%
المكسيك	1,9%

\*المصدر: نقلاً عن: د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد إحداث 11 أيلول 2001، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 267.

وهكذا يتضح ان الإصلاحات التي تطالب بها الولايات المتحدة هي اصلاحات تصب في خدمة سياستها الخارجية وتتفق مع توجهاتها، في الوقت الذي تعارض فيه الإصلاحات التي لا تتفق مع توجهاتها ولاسيما تلك التي تنادي بها الدول النامية. ولعل ما يؤكد ذلك، هو قيام الكونغرس الأمريكي في كانون الاول 2004 بتكليف (معهد الولايات المتحدة للسلام) في واشنطن، والذي يضم خبراء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بإعداد دراسة للخروج بنتائج حيال سؤال محدد ومهم يتمثل في كيفية تحقيق الولايات المتحدة اقصى استفادة ممكنة من اصلاح الامم المتحدة<sup>41</sup>. اذ جاء في القسم الثاني من التقرير والذي حمل عنوان " اصلاح الامم المتحدة وتحقيق المصالح الامريكية "، بعدم وجود اي تعارض بين اصلاح الامم المتحدة وتحقيق المصالح الامريكية شريطة ان يكون الإصلاح برعاية الولايات المتحدة الامريكية وتحت قيادتها، وبالتعاون مع دول العالم الديمقراطية، على ان يكون تحقيق المصالح الامريكية هو هدف الإصلاح وجوهه<sup>42</sup>.

ومما تقدم نخلص الى ان توظيف الولايات المتحدة الامريكية لمنظمة الامم المتحدة بعد الحرب الباردة لا يخرج عن الرغبة الامريكية في الهيمنة والتحكم في تحديد وتوجيه سير انماط العلاقات السياسية الدولية، ومن ثم فانها عندما تطالب بالاصلاح، فانها تطالب بذلك من وجهة نظر امريكية بحيث يتوافق ذلك مع سياساتها ومصالحها العالمية، وان الدعوة الى اصلاح الامم المتحدة بكافة تفصيلاته وآليات عمله، مع استمرار هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على المنظمة، لا يعني

**التوظيف الإمبريكي لمنظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة - أ.م.د. سليم قاطع علي**

بالضرورة ابتعاد المنظمة الدولية عن التأثير الأمريكي، وربما ستؤمن إدارة وهيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة للمرحلة القادمة.

### **الخاتمة**

إنّ طبيعة المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدتها مطلع تسعينيات القرن العشرين، قد أسهمت في إتساع هامش الحركة الأمريكية الدولية، وأتاح لها فرصة مناسبة للهيمنة على الأمم المتحدة، والتي تحولت إلى أشبه بالمؤسسة الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في معالجة العديد من القضايا الدولية.

وفي ضوء تلك التطورات والتحولات الدولية فقد أصبحت الأمم المتحدة من أهم أدوات الإستراتيجية الأمريكية، إذ جرى تهميش دورها، وتوظيفها كأداة لتحقيق المصالح الأمريكية في كافة مناطق العالم، لاسيما إذا أدركنا ان كل تحرك سياسي أمريكي أصبح مدعوماً بالشرعية الدولية اللازمة سواء بأسلوب الحصار الاقتصادي أم استخدام مفردات القوة العسكرية.

ولعل الدور الذي لعبته الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن في معالجة العديد من القضايا الدولية، يوضح بصورة كبيرة مدى التأثير الأمريكي على الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، ذلك التأثير الذي كان نابغاً من طبيعة الأهداف والمصالح الأمريكية في العالم، وهي مصالح أريد لها ضمان أفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ العالمي تحت مبررات النظام الدولي الجديد بمفهومه الأمريكي من ناحية، ومن ناحية أخرى الحيلولة دون بروز قوى دولية جديدة يمكن أن تشكل في المستقبل منافساً قوياً للولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

وفي ضوء ما سبق، نخلص إلى القول ان فاعلية الأمم المتحدة أصبحت محكومة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، فدورها كإطار للشرعية الدولية تم تعيينه لحساب المصالح الأمريكية بصفة خاصة، والغريبة بشكل عام، ولذلك أصبحت الشرعية الدولية بمثابة غطاء لتبرير السياسات الأمريكية، ولا سيما تلك المتعلقة بتصفية الحسابات مع دول مناهضة للسياسة الأمريكية.

**الهوامش:**

- <sup>2</sup> - محمد موسى، أضاء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، الطبعة الأولى، بيروت، دار البيارق، 1993، ص 49.
- <sup>3</sup> - د. منير الحمش، العولمة... ليست الخيار الوحيد، الطبعة الأولى، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 7.
- <sup>4</sup> - عارف خلف محمد، أثر المتغيرات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية السورية 1985 . 1995، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996، ص 21.
- <sup>5</sup> - ممدوح محمود مصطفى، مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 39.
- <sup>6</sup> - Joseph S. Nye, what new world order, Foreign Affairs, Vol.71, No.2, 1992, p. 85.
- <sup>7</sup> - د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 58.
- <sup>8</sup> - Anne Marie Slaughter, The real new world order, Foreign Affairs, Vol. 76, No.5, September-October, 1997, p. 12.
- <sup>9</sup> - د. بهاء عدنان السعيري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران بعد احداث 11 ايلول عام 2001، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 294.
- <sup>10</sup> - أحمد ابو الوفاء، منظمة الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة والاقليمية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997، ص 134.
- <sup>11</sup> - محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي، المخاطر والفرص، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 108 ، 1992، ص 154.
- <sup>12</sup> - سليم قاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 42، تشرين الأول 2009، ص 170.
- <sup>13</sup> - د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995، ص ص 406 - 407.
- <sup>14</sup> - د. خالد محسن جابر البيهقي، السياسة الأمريكية تجاه العراق وإنعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان 2003، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 397.
- <sup>15</sup> - نقلاً عن: د. وائل محمد اسماعيل، مستقبل التغيير في النظام الدولي، الطبعة الأولى، بغداد، دار السنهوري، 2015، ص 54. وينظر كذلك: زعيغو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 2004، ص 156..

- <sup>16</sup> -ضاري رشيد الياسين، الأمم المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية ( رؤية مستقبلية ) في: السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 14، 1997، ص9.
- <sup>17</sup> - بطرس بطرس غالي، السياسة الدولية تستطيع توعية الرأي العام العربي بقدرة التخلص من الإنغلاق الفكري والانفتاح على العالم ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 165 ، 2005، ص7.
- <sup>18</sup> - صلاح حسن الشمري، الاستراتيجية الامريكية حيال العراق: قراءة في ملامح التغيير، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات ضفاف، 2014، ص 234.
- <sup>19</sup> - د. سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 175.
- <sup>20</sup> -أحمد إبراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 122، أكتوبر 1995، ص ص 129-130.
- <sup>21</sup> -ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك فاضل، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 41.
- <sup>22</sup> - نقلاً عن: د. عبد الرحمن عبد العال، الإستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الإنساني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 178، أكتوبر 2009، ص36.
- <sup>23</sup> روجيه غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، ترجمة: كمال جار الله، القاهرة، دار النهار للطباعة والنشر، 1998، ص88.
- <sup>24</sup> د. محسن خليل ، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية ، العدد الأول ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1999، ص7.
- <sup>25</sup> -نقلاً عن: أحمد الرشدي وآخرون، الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن- وجهة نظر عربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص52-54. وينظر كذلك: د. وائل محمد اسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق اوسطية، الطبعة الاولى، بغداد، دار الرواد المزدهرة، 2011، ص59.
- <sup>26</sup> -محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة، من البعد القانوني إلى البُعد السياسي، في: مجموعة باحثين، العرب وتحديات النظام العالمي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص260.
- <sup>27</sup> -يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وإحتمالاته المستقبلية، الطبعة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 180.
- <sup>28</sup> -د. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، ، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 113 . 114.

- 29 - علي وجيه محجوب، إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ومستقبل النظام الدولي الجديد، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006، ص ص 96 - 97.
- 30 - حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الطبعة الاولى، بيروت - الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون - مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص ص 7 . 8.
- 31 - فكرت نامق العاني، البيئة الدولية الجديدة وضرورات اصلاح الامم المتحدة، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثاني، العددان 3-4، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2004، ص 1.
- 32 - ابو بكر الدسوقي، ستون عام على الامم المتحدة: العقبات امام اصلاح، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 162، اكتوبر 2005، ص ص 116 - 118.
- 33 - فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص 2.
- 34 - امنة معين حسن المؤمن، اصلاح الامم المتحدة ( دراسة حالة مجلس الامن)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999، ص ص 6-7.
- 35 - فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص 4.
- 36 - حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ص 164 - 165.
- 37 - د. معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، الطبعة الاولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 199.
- 38 - محمد سيد احمد، هل الامم المتحدة فقط لملء الفراغ؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 122، 1995، ص ص 90 . 91.
- 39 - منصور العادلي، القانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127، 1997، ص 110. وينظر: حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 235.
- 40 - احمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لإصلاح الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 130، اكتوبر 1997، ص 181.
- 41 - د. شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد إحداث 11 أيلول 2001، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 265.
- 42 - المصدر نفسه، ص ص 266 - 268.